

ولا يصدق في عضده نقولنا ولا يتقدم مصحفا قال الابرقي لانه
قد عمد علي يد به عقد احوستمن عنه ولا يجوز له فعل ذلك
فقلنا ان يصدق قوله وله ستر ذلك بالانوار والرد
والمحفة ونحو ذلك اي ويجوز للمحمم الذكر ستر بدنه بالانوار
والرد اولو كانا مرقعين برقع او بريدة منقعة بلقفتين
او بيزر نجص او يجمل علي كفتيه ولا فدية في ذلك ولا اسم ويجوز
له ان يضع خده علي الوسادة واما كتابه وجهه عليها فيكون قال
في النوادر ذكره مالك ان يكتب وجهه علي الوسادة ولا يرفعها
يستظل بها ولا يباست ان يضع خده عليها قال ابن رشد وجه
الكرامه في ذلك ان المحرم لا يجوز له تغطية وجهه ولا ان يستظل
بشي الا اذا نزل بالارض بالفسطاط وشبهه لانها ليست
وقال الجوزي وغيره ان النوم علي الوجه يؤم الكفار والسيافين
وظاهره انه مهي عنه مطلقا وان يتخذ حذقة يجعل فيها فرجه
عند النوم وذلك بخلاف لغها عليه النبي والبول هذا يصدق
وان استسكى ففدية واحدة اي ويجوز للمحمم ان يتخذ
حذقة يجعل فيها فرجه عند النوم من غير لغها عليه ولا فدية
عليه بذلك اما ان لغها عليه للاجل المحرمي او الودي او المحرم
او البول

79
او البول هذا يصدق وله ان يتحمم ويستسقى للمعمل يريد
ويجوز للمحمم ايضا ان يتحمم للمعمل بشو به وكذا يغيره من عامرة
او جبل ونحو ذلك علي المن هب كما هو ظاهر المرافعة واما من غير
ضورة عمل فلا قال قال ما ذكره الا ان يكون المحرم اراد ان يعمل شيئا
فلا يباست ان يتحمم التوب عليه وسطه واما من غير عمل فلا ولو
سد فوقه من غير منبر او قدي قال ابن الموزال ان يبسطها ثم
يتنزه بها واما رداءه فوق رداء فلا يباست به لانتفاء الربط قال
البرقي في ولا فدية باحتزام يتقويه للمعمل واما الواحتم فوق
ازاره بعامة وجبل او حنيط اذ قد اي ولو احتزم بما ذكر للمعمل
قال وما ذكرناه من تحميم الاحتزام الجاني بكونه بشو به ونحوه
تبعنا فيه التتالي وفيه نظر فان ظاهره انه جواز الاحتزام
للمعمل ولو جعل ونحوه وكذا يجوز للمحمم ان يستسقى للمعمل والماء
ستسقى كما في القاموس جعل طرفه منقذ بين يديه ملوبا فعلم
ما تقرر انه لو احتزم للمعمل او استسقى للمعمل لا فدية عليه فيها لطيف
عمل فيها الفدية وكذلك يجوز للمحمم ان يستسقى للمعمل بالضرورة
التي تدعو الي تقليده ليدفع بذلك عنه ضرر من يريد نفسه
وعالم سيما في زمن الفتنة كما روينا ان الصحابة رضي الله عنهم